

تمهيد:

إن حوكمة الشركات فكرة وإصطلاح شاع استخدامه بشكل واسع مع بداية التسعينات من قبل الهيئات الدولية كأسلوب ونظام يهدف تحقيق التنمية للإقتصاديات الوطنية، إلا أن هذه الفكرة أصبحت اليوم لها قدر كبير من الأهمية نتيجة تحديات العولمة والاندماج العالمي. فقد إكتسبت الحوكمة وممارساتها أهمية كبيرة منذ حدوث الأزمة المالية ، ومن ثم إكتشاف سلسلة الفضائح التي مست كبرى الشركات العالمية نتيجة تلاعبها بقوائمها المالية كإنرون، ووردكوم.....، هذا ما أدى إلى جعلها إحدى القضايا الأساسية التي استحوذت على اهتمام الملاك والمسيرين في المؤسسات، والباحثين في الجامعات والمعاهد.

المبحث الأول: نشأة حوكمة الشركات.

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات.

1 - مفهوم حوكمة الشركات:

على الرغم من الاستثمار الذي حققه تطبيق مفهوم مصطلح الحوكمة على المستوى العالمي، فإنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد فيها من المختصين والمهتمين بتطبيقه، حيث أنه قدمت العديد من المفاهيم والتعاريف حول موضوع حوكمة الشركات ومن بينها ما يلي:

أ. تقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفهوما متطورا للحوكمة أشارت فيه إلى أنه: "ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمة الأعمال اعتمادا على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات من المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين، استنادا إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية".¹

ب. أما المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات فهو: "عملية يقصد بها التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس وضوابط يهدف منها تحقيق الرشد. ويرى البعض أن الحوكمة تشير إلى التحكم أو المزيد من الضوابط والسيطرة"، ويرى البعض الآخر أيضا لغويا أنها تعني نظام مراقبة يهدف إلى تدعيم الشفافية والموضوعية والمسؤولية".

ت. أما المفهوم المحاسبي فإنه يركز على الجانب المحاسبي للحوكمة، من حيث توفير حماية الأموال المستثمرين وحصولهم على الفوائد المناسبة بما يضمن عدم استخدامها في استثمارات غير آمنة. وتعرف الحوكمة من هذا المضمون على أنها: "مجموعة الإجراءات

1- صلاح حسن، البنوك والمصارف ومنظمات أعمال، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتب الحديث، 2010، ص 17

والضوابط والمعايير المحاسبية التي تعرض على الشركات لها من أموال المستهلكين، خاصة تلك المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن موقف الشركة المالي".¹

ث. أما المفهوم الإداري فيعرفها على أنها: "مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في المؤسسة التي بدورها توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالشركة".

ج. ويعرفها المفهوم القانوني على أنها: "مجموعة النظم والإجراءات والآليات القانونية التي تصمم لكي تطبق منفردة أو مجتمعة من قبل الأطراف الثلاثة التي تحكم الشركة، وهي مجموعة المساهمين، مجلس الإدارة والإدارة العمومية، وذلك في الشركات عموماً والشركات المساهمة على وجه الخصوص".²

ح. وتعرف على أنها "الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإرشادات والتشريعات، البورصات، الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى".³

خ. وتعرف أيضاً أن الحوكمة في فن ممارسة الرشاد والعقلانية وتعظيم الثقة وتنمي عوامل الأمان وتفعيل توظيف الموارد وزيادة وتنمية القيمة المضافة، وفي الوقت ذاته تحقيق الحكمة والسلوك والتصرفات الإدارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري.

ويرى الكاتب "محمد مصطفى سليمان" أن: "حوكمة الشركات هي نظام متكامل الرقابة المالية وغير المالية، عن طريقه يتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم،

1- سالم بن سالم بن حميد الهشمي، حوكمة الشركات والمساهمة العامة في سلطنة عمان، الطبعة الأولى، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 20-21.

2- المرجع نفسه، ص 23.

3- أحمد علي خمرة، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص 17.

أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسات لتعظيم ربحية المؤسسة وتمييزها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

"فهي مجموعة من القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالمؤسسة (مثل السندات، العمال، المواطنين ..) من ناحية أخرى".

انطلاقاً من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

- أ. مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات.
- ب. تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- ت. التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدل لقائد أصحاب المصالح.
- ث. مجموعة من القواعد التي بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين".

2 - خصائص حوكمة الشركات:

تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص تعد الركائز الأساسية التي إن غاب أحداها فقد المفهوم معناه، هذه الخصائص تتمثل في¹:

- أ. الانضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- ب. الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- ت. الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط للعمل.
- ث. المسائلة: أي إمكانية تقديم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ج. المسؤولية: أي وجود المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

1- طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2005، ص 12.

- ح. **العمال:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- خ. **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

3 - ركائز حوكمة الشركات:

من أجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار إليه، لابد من توفر مجموعة من الركائز التي تساهم في تعزيز هذا النظام في الشركات عموماً والمصارف بشكل خاص، وهي ثلاث ركائز:

- أ. **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الالتزام بالسلوك الإيجابي وذلك من خلال الالتزام بالأخلاقيات الطيبة وقواعد السلوك المهني الرشيد بما يحقق التوازن في تحقيق المصالح والمنافع لكافة الأطراف أصحاب العلاقة بالشركة، وبما يحقق كذلك مبدأ المصادقية والشفافية عند عرض المعلومات المالية الواردة بالقوائم والتقارير المالية للشركة¹.
- ب. **تفعيل أدوار أصحاب المصلحة:** يمثل تفعيل دور أصحاب المصلحة من أهم الأهداف التي تسعى برامج الحوكمة لتحقيقها. ويتحقق هذا الدور بما تقوم به الهيئات الإشرافية العامة "هيئة سوق المال - وزارة الاقتصاد - سوق الأوراق المالية - البنك المركزي" والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة "المساهمون - مجلس الإدارة - لجنة المراجعة - المراجعين الداخليين - المراجعين الخارجيين" و الأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة "الموردون - العملاء - المستهلكون - المودعون - المقرضون"².
- ت. **إدارة المخاطر:** تتحقق إدارة المخاطر من خلال وضع نظام فعال لإدارة المخاطر، والإفصاح عنها وتوصيل المعلومات والتقارير المتعلقة بالمخاطر وتمليتها إلى المستخدمين

1- أيمن طه حمد النيل النورن حوكمة الشركات، جامعة الباحة كلية العلوم الإدارية و المالية برنامج الانتساب المطور،

ص 33.

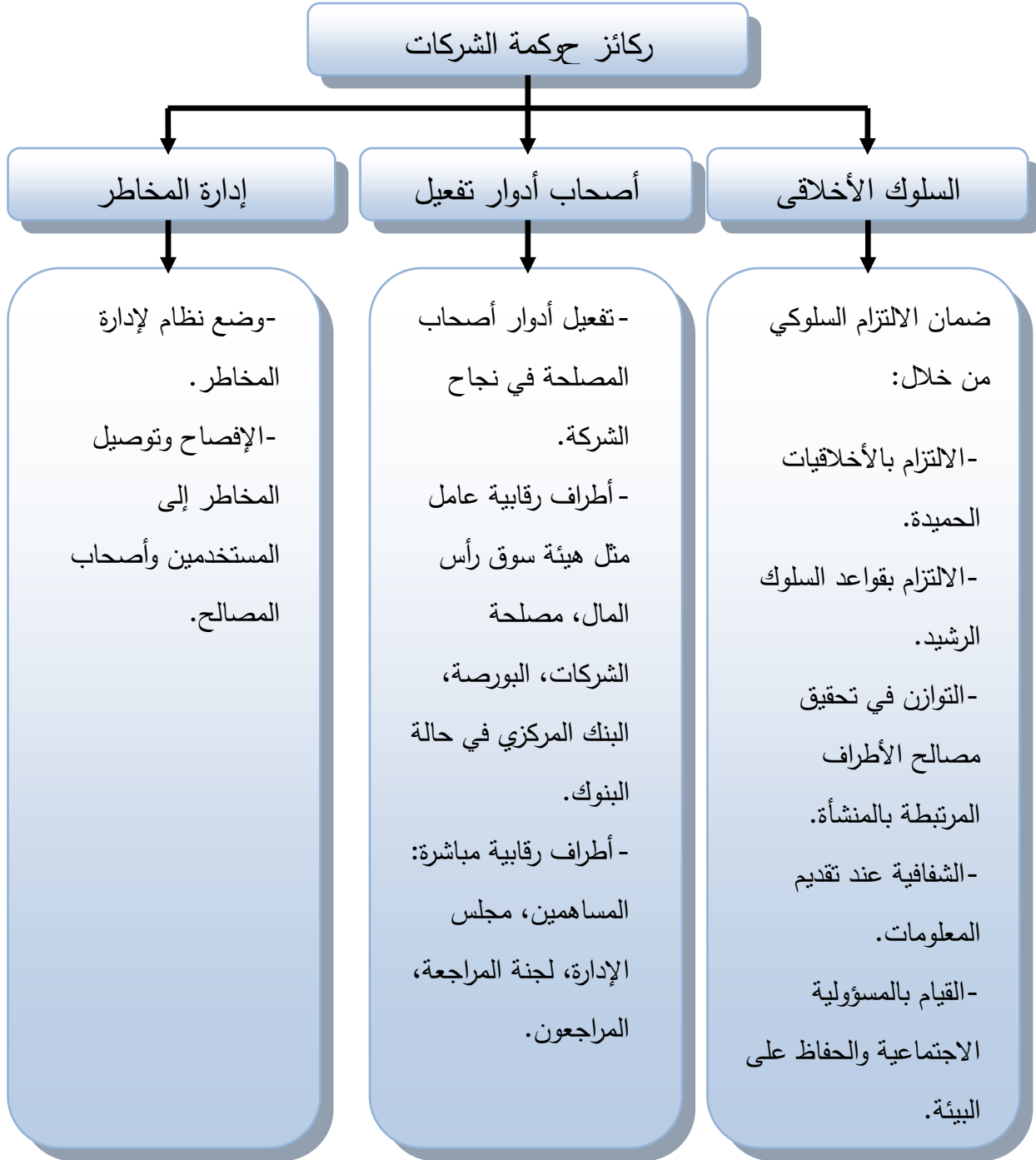
2- المرجع نفسه، ص 33

وأصحاب المصلحة. وهذا بدوره يحقق نوع من الشفافية ومعالجة القضايا التي تفسد ود العلاقة بين أصحاب المصلحة.¹

والشكل الموالي يوضح أن هناك ثلاثة ركائز أساسية لحوكمة الشركات وهي في الشكل التالي:

1- أيمن طه حمد النيل النورن حوكمة الشركات، سبق ذكره، ص33

الشكل رقم (1): ركائز حوكمة الشركات.



المصدر: طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2007-2008، ص 49.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات.

نشأة حوكمة الشركات من خلال عدة نظريات فسرت ضرورة وجودها بالشركة لتلافي

النقائص والتصرفات التي كانت تحكم عمل المديرين، ومن أهم النظريات نذكر:

1 -نظرية حقوق الملكية¹:

ترجع نظرية حقوق الملكية إلى كل من Alchain and demetz سنة 1973م وهي تبحث

لفهم كيفية تسيير والعمل الداخلي لمختلف التنظيمات انطلاقا من مفهوم حقوق ملكية.

أ. تعريف حقوق الملكية:

يعرف حق الملكية على أنه "حق اجتماعي له مشروعية اختيار استعمال منفعة اقتصادية معينة، أن هذا الحق مضمون لفرد بذاته وقابل للتصرف عن طريق التبادل، في المقابل حق مماثل على منافع أخرى".

ب. عناصر حقوق الملكية: لحقوق الملكية عناصر تتمثل في:

- **حق الاستعمال:** يحول حق الملكية صاحبه أن يستعمل الشيء في كل ما عدا له هذا الشيء، وفي كل ما يمكن أن يستعمل فيه.

- **حق الاستغلال:** وقد يكون هذا الاستغلال مباشر وذلك عندما يستغله صاحبه بنفسه، أو غير مباشر عندما يستغله الغير ويدفع لصاحبه مقابل ذلك.

- **حق التصرف:** حيث يمكن لصاحب الملكية التصرف في الملكية بجميع أنواع التصرفات كبيعه مثلا.

ت. فروض نظرية حقوق الملكية: تقوم على الفرضيات التالية:

- تعظيم المنافع.

- توجيهات الأفراد معلومة داخل السوق.

1- غضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2014، ص 14.

- الأفراد يتصفون بالعقلانية.

ث. **هدف نظرية حقوق الملكية:** تهدف نظرية حقوق الملكية إلى فهم كيفية تسيير مختلف التنظيمات، وذلك انطلاقا من مفهوم حقوق ملكية حيث لا تعتبر حقوق الملكية علاقات بين الأفراد والأشياء بل هي علاقات بين الأفراد وطريقة استعمال هذه الأشياء، فحقوق الملكية لا تتحقق إلا بشرطين هما الاستقلالية والتحويل.

2 - نظرية تكلفة الصفقات¹:

تتظر هذه النظرية إلى الشركة كتنظيم يشمل الكثير من الأفراد بأهداف وتطلعات مختلفة، كما ترى أن الشركة أصبحت كبيرة جدا وفي الواقع حلت مكان السوق في تخصيص الموارد، وبالتالي تحديد السعر والإنتاج.

تنظيم الشركة فيما يبدو هو الذي يحدد إلى أي مدى يمكنها أن تحدد السعر والإنتاج، أي أن الطريقة التي تنظم بها الشركة هي التي تحدد درجة سيطرتها على التعاملات، حيث أن المعاملة هي وحدة التحليل في هذه النظرية ومن الواضح أن من مصلحة الشركة إنجاز أكبر قدر ممكن من تعاملاتها بنفسها، وذلك للتقليل من الأخطار وحالات عدم التأكد المتعلقة بسعر وجودة المنتجات المستقبلية.

ومن الافتراضات الأساسية للنظرية افتراض العقلانية المحدودة للوكيل (المدير) والتي تعرف بأنها سلوك عقلائي أساسا ولكن بشكل محدود فقط. الافتراض الآخر وهو الانتهازية والتي تعني أن المدراء انتهازيون بطبيعتهم لذلك يرتبون تعاملات الشركة وفقا لمصالحهم وبالتالي هذا النشاط يجب أن يسيطر عليه، لأنه يمكن أن يكون له نتائج سلبية على تمويل الشركة حيث من الممكن أن يمتنع المستثمرون المستقبليون من الاستثمار في الشركة وكنتيجة لهذين

1- خلوف عقيلة، حوكمة البنوك و دورها في تفعيل حوكمة الشركات و الحد من التعثر المؤسسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010، ص 59

الافتراضين يجب على الشركة تنظيم تعاملاتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار العقلانية المحدودة، وبنفس الوقت حماية هذه التعاملات من مخاطر الانتهازية.

وحسب "coase" سنة 1973، تكاليف المعاملات هي تكاليف تنظيم وإدارة الأعمال وهي تحدد طريقة تنظيم النشاط الاقتصادي ولها تأثير قوي على تخطيط الأعمال وعلى أفاق الاستثمار وتؤدي التكاليف المرتفعة للعمليات إلى فشل السوق وعندما ترتفع التكاليف لا تعمل الأسواق بكفاءة وقد لا تكون هناك أسواق على الإطلاق، وتتمثل تكاليف المعاملات حسب coase فيما يلي¹:

- أ. تكلفة البحث على السلعة أو الخدمة، وهي أولى التكاليف وهي تكلفة تتضاءل كلما ازداد المرء خبرة ومعرفة بأحوال السوق أو باستخدام من لديه مثل هذه الخبرة والمعرفة.
- ب. تكلفة التفاوض والتعاقد وهي تكلفة تتضاءل في بعض الأسواق مثل بورصة المنتجات الزراعية ولكنها لا تختفي تماماً كذلك فقد تحمل التعاقدات القصيرة المدة مخاطر تغيير أسعار السلع والخدمات بما قد يدفع البعض لتفضيل التعاقدات طويلة المدة لتثبيت الأسعار وتوقي الخطر.
- ت. تكلفة تنفيذ العقود أو الضرائب والرسوم والتي تفرض على التعاقد على حدة وغيرها من التكاليف التي تتزايد بتزايد عدد التعاقدات التي يدخلها المرء وتقل بتناقص عددها.

3 - نظرية الوكالة²:

ترجع نشأة حوكمة الشركات إلى فكرة مشكلة الوكالة وما نتج عنها من صراعات بين الأطراف المشتركة نتيجة عدم الفصل بين الملكية والإدارة وغيرها من الموضوعات المتفرقة، كالمديرين المستقلين ومسؤولية المديرين واستغلال النفوذ والحواجز. حيث يمكن أن تؤدي الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية إلى

1- خلوف عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص60

2- أيمن طه حمد النيل النور، مرجع سبق ذكره، ص3

الإضرار بالشركة وبالصناعة ككل. كما تمت الإشارة إلى المنظور الإيجابي لمشكلة الوكالة، حيث اعتبر أن الفصل بين الملكية والإدارة هو في إطار اعتبار أن ما يربط الأطراف داخل المنشأة وهو التعاقدات بين أعضائها الذين يعلمون أن عليهم العمل كفريق لأن المصلحة الفردية لن تتحقق إلا من خلال المصلحة العامة لمواجهة المنافسة الخارجية من الفرق الأخرى (الشركات الأخرى). كما أشير إلى أنه يمكن تعبئة كثير من الأموال لتوفير السيولة بالمنشأة وتنشيط حركة الأسواق من صغار المساهمين وكذلك إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات.

وفي سنة 1976 تم وصف علاقة الوكالة أنها: عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (المساهم أو صاحب رأس المال) بتفويض شخص آخر (الموكل) لكي يقوم بدله بمهمة، وهذه المهمة تستوجب تفويضا لسلطة. وتتميز هذه العلاقة بين الموكل والوكيل بالتعارض حيث يحاول كل منهما تعظيم منفعه على آخر، مما يجعل من علاقتها مصدر متناقض بين المساهمين والمسيرين.

أ. فرضيات نظرية الوكالة: تركز نظرية الوكالة على فروض التالية:

- إن أطراف الوكالة يتمتعون بالرشد نسبيا وأن تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية.

- أن دوال أهداف الأصيل والوكيل غير متوافقة تماما وأن هناك قدرا من التعارض في المنافع بينهما.

- أنه بالرغم من وجود تعارض في دوال أهداف الوكلاء والأصلاء فإن هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو المنشأة قوية في مواجهة المنشأة الأخرى.

- إن هناك عدم تماثل في هيكل المعلومات لدى كل من الأصيل والوكيل في ما يتعلق بموضوع الوكالة.

- ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل يمكنه من اتخاذ بعض القرارات والقيام ببعض التصرفات دون الرجوع للأصيل.

- إن الأصيل لديه الرغبة في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة طرف الوكالة ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصيل.

4 - نظرية التجذر¹.

توفر نظرية تجذر للمدراء الإطار النظري الذي يسمح بإبراز أهمية المصلحة الشخصية في التفكير الإداري، بحيث أنها تفسر أسباب استمرار الأشكال التنظيمية غير الفعالة في مزولة أنشطتها في السوق.

بافتراض وجود منافسة الكفيلة بمعاينة أي من الأشكال غير الفعالة بشكل مباشر. فطبقاً لهذه النظرية يقوم المدراء بتطوير إستراتيجيتهم من أجل الحفاظ على مكانتهم في الشركة واستبعاد المنافسين المحتملين.

ويمكن تعريف التجذر على أنه: "العملية التي تسمح للمدير بالتحرر من سيطرة مجلس إدارته، ومساهمين، بحيث يستطيع تسيير الشركة بما يتناقض مع تعظيم القيمة، وذلك من خلال الاعتماد على مشاركته في رأس المال أو من خلال وضع مضادات لعروض الشراء العامة أو مشاركته في مجلس الإدارة أو على تقنيات الهندسة المالية عندما لا يملك المجال المالي الكافي².

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

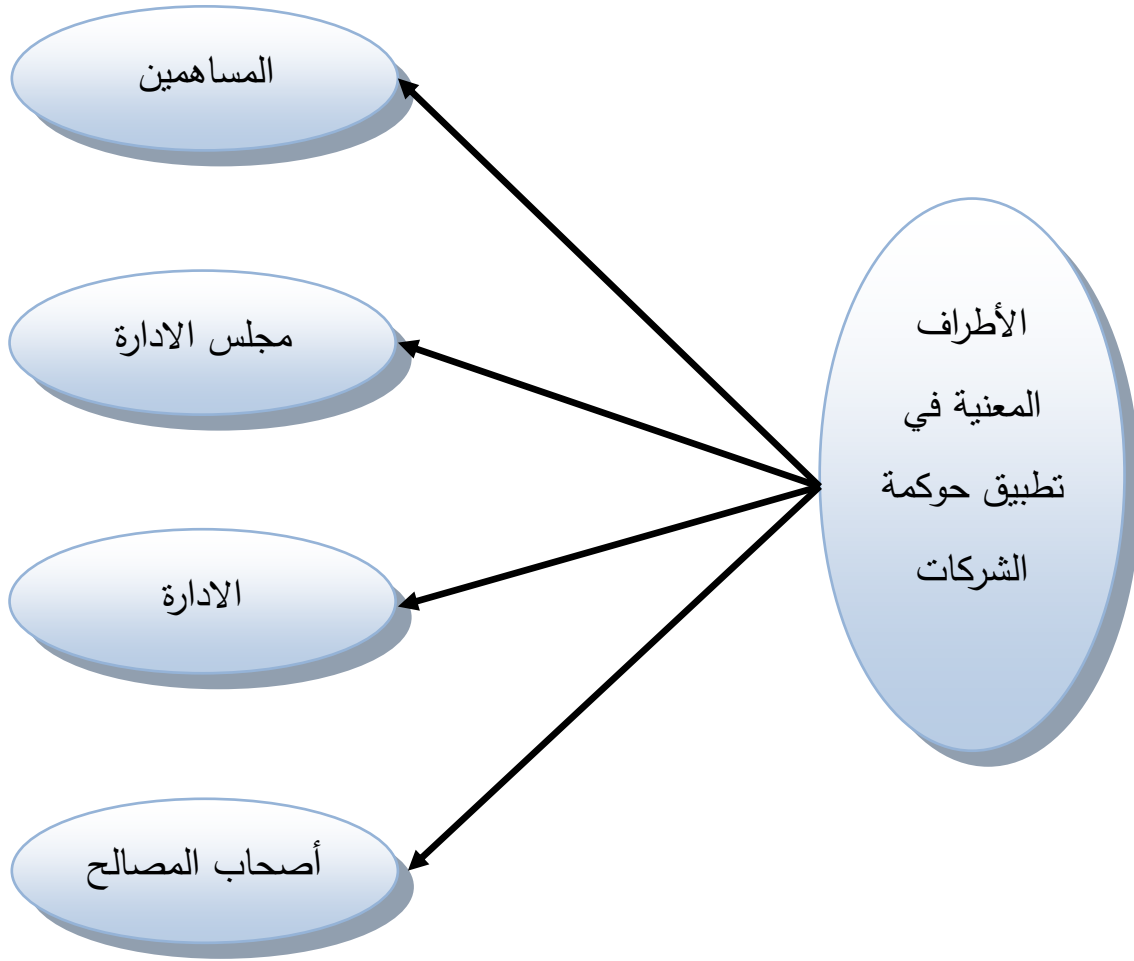
1 - **المساهمون:** يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم الأسهم مقابل الحصول على أرباح وأيضاً تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المنافسين لضمان حقوقهم.

1- خلوف عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص 62

2- غلاي نسيم، "فعاليات حوكمة الشركات"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،

- 2 - **مجلس الإدارة:** يقوم برسم السياسات العامة للمؤسسة باختيار المدربين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.
- 3 - **الإدارة:** هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم تقارير خاصة بالأداء الفعلي للمؤسسة، بالإضافة إلى مسؤوليات اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.
- 4 - **أصحاب المصالح:** هم مجموعة من الأطراف لهم مصلحة داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين، العمال، الموظفين وقد تكون مصالحهم في بعض الأحيان متعارضة مع مصالح المؤسسة مثل الدائنين.

الشكل رقم 02: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.



المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 17.

المبحث الثاني: ضرورة حوكمة الشركات ومحدداتها

المطلب الأول: أهمية حوكمة الشركات.

تهتم حوكمة الشركات بالتحكم في الشركات من أجل إعادة الثقة فيها وفي الاقتصاد الذي يولدها، لذلك تعتبر الحوكمة من ضمن المعايير الدولية المعتمدة للحكم على الاقتصاد الوطني، وتسهم الحوكمة كذلك في تهيئة الجو لنمو وتعدد الشركات المساهمة في مجالات حيوية، وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويمكن تلخيص أهمية تطبيق حوكمة الشركات من قبل الدول فيما يلي 1:

- 1 - العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين.
- 2 - توفير الحماية لأصحاب المصالح والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم.
- 3 - رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- 4 - تعتبر حوكمة الشركات عنصرا مهما في زيادة الفعالية الاقتصادية وذلك من خلال تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تعقب الأحداث ذات الفائدة لكل من الشركة والمساهمين، كما تسهل عملية الرقابة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات على الاستخدام الأمثل لمواردها.
- 5 - الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
- 6 - تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإدارة التي تواجهها الشركات والدول.
- 7 - جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.

1- صبايحي نوال، واقع الحوكمة في الدول المختارة، مداخلة في مؤتمر دولي "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات واقتصاديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 6.

8 - تعتبر حوكمة المؤسسة من بين الركائز المهمة في زيادة الفعالية الاقتصادية، وذلك من خلال مساعدة الإدارة من تعقب الأهداف ذات الفائدة لكل من الشركة وأصحاب المصالح، كما تسهل عملية الرقابة.

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات.

تتمثل أهداف حوكمة الشركات فيما يلي 1:

- 1 - تساعد الحوكمة الجيدة الشركات في دعم الأداء، وزيادة القدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركة.
- 2 - تدعيم عنصر الشفافية.
- 3 - تحسين وتطوير إدارة الشركة.
- 4 - تقوية ثقة جمهورها في نجاح عملية الخصخصة.
- 5 - ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين.
- 6 - الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي بالشركة.
- 7 - تحسين كفاءة وفعالية الشركات.
- 8 - إيجاد الهيكل المناسب الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.
- 9 - التوضيح وعدم الخطأ بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين.
- 10 - تقييم أداء الإدارة العليا.
- 11 - تمكين الشركات من الحصول على التمويل.
- 12 - إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين وقيامهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
- 13 - تجنب حدوث الممارسات المالية والإدارية الخاطئة.
- 14 - رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

1- عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، حوكمة المؤسسة، مكتبة الحرية، القاهرة، مصر، 2008، ص 25.

15 إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة.

16 تحسين أداء أنشطة الشركة.

17 رفع مستوى التعاون التجاري بين الشركات.

وفي الأخير يمكننا أن نقول أن هدف مبادئ الحوكمة يكمن في تحقيق الشفافية والعدالة وضمان حق المحاسبة والمساءلة لإدارة الشركة، وتوفير الحوافز السليمة والمناسبة لمجلس الإدارة لتحقيق أهداف الشركة والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وبالتالي مراعاة مصالح العمل.

المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات.

يمكن القول بأن هناك شبه اتفاق بين الباحثين لأنه لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم الحوكمة، يجب أن تتوفر مجموعة من الأسس والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، ويقسم الفقه هذه الأسس إلى نوعين، أسس داخلية وأخرى خارجية، وفيما يلي بيان هذين النوعين.

1 - المحددات الخارجية.

وهي التي تنبئ بوجود مناخ عام جيد للاستثمار في دولة ما، ويتمثل ذلك في توافر عناصر معينة على الصعيدين الاقتصادي والقانوني. أما فيما يتعلق بالنواحي القانونية، وهي محل هذه الدراسة فيمكن حصر الأسس الخارجية في ثلاثة عناصر تتمثل في¹:

أ. البنية القانونية: وتتمثل في كفاية وكفاءة وفعالية القوانين التي تنظم العلاقة بالشركات المساهمة العامة والبورصة كقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وقانون الشركات ولائحته واللوائح والأنظمة المعنية، فضلا عن قوانين الإفلاس وقانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وغيرها².

ب. كفاءة الجهات المعنية كهيئة سوق المال والبورصة: من حيث وجود أجهزة الرقابة لدى هذه الجهات وقدرتها في إحكام الرقابة على الشركات ومجالس إدارتها من جهة ومن جهة أخرى، كفاءة هذه الجهات من حيث توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.

ت. دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، والتي بلا شك تضمن عمل الأسواق بكل كفاءة. وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين وغيرها.

2 - المحددات الداخلية.

وهي تشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة، ومن بينها القواعد والأسس المعنية بتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا من جهة، والقواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات من جهة ثانية، حيث إن توافر تلك القواعد وتطبيقها يعد ذا أهمية بالغة في تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة³.

1- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 19.

2- محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 20

3- غضبان حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص 47

ويضيف الباحث من جانبه إلى القول بأن هذه الأسس الداخلية والخارجية للحوكمة، تتأثر بدورها بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بالنظام السياسي والاقتصادي للدولة، فحوكمة الشركات ليس سوى جزء من محيط اقتصادي أكبر تعمل في نطاقه الشركات، ويضم هذا المحيط الاقتصادي سياسات الاقتصاد الكلي، ودرجة المنافسة في أسواق المنتج والعوامل الإنتاجية.

ويترتب على وجهة نظر الباحث هذه أنه لا يوجد نظام موحد للحوكمة، ينطبق على كافة الشركات في الدول المختلفة، وإنما يمكن القول بأن هناك مبادئ ومحددات عامة للحوكمة لأصدرتها الهيئات الدولية المتخصصة في هذا المجال مثل: صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، وتعتبر هذه المبادئ والمحددات العامة عوناً وإرشاداً للدول التي ترغب في تطبيق قواعد الحوكمة على الشركات العاملة فيها، ويرى أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تطبيق هذه القواعد ثقافة الدول المراد تطبيق الحوكمة فيها، وما يترتب عليها من نظم سياسية واقتصادية وقانونية، وقدرة ووعي المستثمرين في الشركات التابعة لهذه الدول.

المبحث الثالث: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.

أدى توسع شركات التأمين إلى تعقيد وتشابك في العمليات، لهذا السبب نجد أن حوكمة شركات التأمين تركز على مبادئ متعددة منها الإفصاح والشفافية والثقة، ومن جهة أخرى

تطوير طرق وأساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين عن طريق وضع آليات تضمن لشركات التأمين تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين.

لكي لا تبقى الحوكمة في شركات التأمين على مستوى النقاش الفلسفي والنظري قامت العديد من المنظمات والهيئات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لكي تكون دليلاً تطبيقياً لممارسة هذا النظام فبالإضافة للمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نجد أن حوكمة شركات التأمين تعتمد على مبادئ أخرى صادرة عن هيئات خاصة بالتأمين، وتتمثل هذه المبادئ في¹:

1 - **التحديد الدقيق للمسؤوليات:** أي تحدد المسؤوليات بدقة وكذلك نظام الشركة (مجلس الإدارة، لجان الإدارة، المدير العام).

2 - **المساءلة:** وتعني الإفصاح عن أداء شركة التأمين والأنشطة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانوناً مساءلة الشركة.

3 - **الرقابة الخارجية والشفافية:** أي أن تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية متوفرة وشفافة وهذا من أجل تسهيل الأمر على المراقبين الخارجيين.

4 - **الرقابة الداخلية:** هي تلك الرقابة التي تتبع من داخل الشركة تقوم بها جهات إدارية من داخلها.

1- ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين، مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات التأمين، ندوة حول مؤسسات التأمين بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 9.

5 - الشفافية والإفصاح: تتعلق الشفافية والإفصاح ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح في التقارير العامة عن المؤسسة.¹

المطلب الثاني: آليات الحوكمة في شركات التأمين:

أكد الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين على مجموعة من الآليات والتي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين ومن أهم هذه الآليات ما يلي:

1 - المراجعة الخارجية: تلعب المراجعة الخارجية دورا هاما في إنجاح حوكمة الشركات،

حيث تقتضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنه تقتضي على عدم تماثل المعلومات المحتواة بالقوائم المالية فالمدقق الخارجي يضيف مصداقية وثقة على المعلومات من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة المعلومات والبيانات الواردة بها ويلعب مجلس إدارة الشركة دورا مهما في وضع الأهداف الإستراتيجية لها وبالتالي قرارات مجلس الإدارة لها تأثير كبير على أداء الشركة.²

2 - المراجعة الداخلية: تعتبر من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا

لمبادئ الحوكمة ولقد أخذت اهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت كثير من المؤسسات المالية ومن بينها مؤسسات تأمينية، لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للانحرافات والأخطاء وتصحيحها في أوانها ومن مهام المراجع الداخلي وفقا لمبادئ الحوكمة ما يلي:

أ. إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

ب. ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين قد تم مراجعته في الفترات المحددة لها.

1- سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، سنة 2013، ص39

2- سليمان رشيدة، مرجع سابق، ص39

ت. وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر.

3 - إدارة المخاطر: تتعرض شركات التأمين إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة نشاطها، حيث تقتضي الأصول العامة لإدارة الخطر الوصول إلى أفضل طريقة للمحافظة على أموال أي مشروع والأشخاص المالكين والعاملين به من أي خسائر مادية محتملة والناشئة عن تحقق الأخطار التي تواجهه بأقل تكلفة ممكنة، حيث يقوم مجلس الإدارة بالاستعانة بلجنة المخاطر بهدف ضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر المحيطة بالمشروع، وبعدها تحديد الوسيلة المناسبة لمواجهة كل منها وذلك من أجل حماية أصحاب المصالح¹.

المطلب الثالث: أثر تطبيق نظام الحوكمة على شركات التأمين.

إن تطبيق نظام حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين يمكن أن يحقق ما يلي:

1 - حل مشاكل الوكالة: فمن خلال آلياتها ومبادئها تضمن حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس إدارة شركة التأمين، تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين، حماية مصالح المساهمين وتحقيق المعاملة المتساوية لهم.

2 - تنمية أسواق التأمين وفعاليتها وكفاءتها: إذ أنه يجب على المشرفين على صناعة التأمين والمشرعين وضع الإطار السليم لتنميتها وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب عن تردي الأسواق وعيوبها، ليس فقط لمصلحة المستهلك إنما أيضا للاقتصاد ككل وذلك من خلال توفير نوع أفضل من الحماية لثروة البلد في الحاضر والمستقبل، وإتاحة مزيد من الأموال لأغراض التنمية.

1- عبد الرزاق بن زاوي وإيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، مداخلة ضمن الملتقى الوطني: حوكمة شركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 12-13.

3 - تحقيق وظيفة التأمين الحمايية: فيموجب تطبيق مبادئ الحوكمة تتحقق حماية المؤمن لهم من خلال إصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة التأمين في الأجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم².

2- عبد الرزاق بن زاوي وإيمان نعمون، نفس المرجع، ص 14.

خلاصة:

لقد تضمن هذا الفصل مدخلا نظريا لموضوع حوكمة ال شركات، حاولنا فيه التطرق إلى مختلف الجوانب التي تتعلق بهذا الموضوع من خلال دراسة ماهيته، أهميته وأهدافه، مبادئه، ومختلف نماذجه.....، بغرض الإلمام بالموضوع ورفع أي لبس يشوبه. فالحوكمة ورغم حداثة تطبيقها في مختلف الشركات إلا أنها حققت طفرة في مجال الأساليب الإدارية وتبنتها العديد من المؤسسات بإختلاف مجالاتها.

بحيث توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن:

- حوكمة الشركات تعمل على خلق القيمة لمختلف الأطراف الآخذة في الشركة، ابتداءا بالمساهمين إلى أصحاب المصالح، مروراً بالمديرين.
- لا يوجد نموذج واحد لحوكمة الشركات، وإنما يتوقف اختيار نموذج محدد على الظروف التي تنشط فيها الشركات.
- حوكمة الشركات مرتبطة بمختلف مجالات الحياة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى الثقافية.
- كان لانهيار الشركات العالمية الكبرى الدور الحاسم في تسريع وتيرة تطبيق الحوكمة.
- تعتبر نظرية الوكالة الإطار النظري القاعدي الذي انطلقت منه حوكمة الشركات، باعتبارها المسؤولة عن طرح مبدأ فصل الملكية عن التسيير.
- تعتبر حوكمة الشركات واحدة من أهم المواضيع التي وضعت لها مبادئ رسمية وعالمية تحكمها، وهو الشيء الذي يدل على أهميتها.